مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

٢٠١٩-١٠-٠٣

العدد: ٢٥٢٥

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria

"٨٢ فلسطينياً قضوا تحت التعذيب في السجون السورية خلال عام ٢٠١٨"

- الأمن العام اللبناني يعلن عن الأوراق المطلوبة لتجديد إقامة الفلسطيني السوري
- مناشدة لتقديم العون للأطفال اليتامى في مخيم دير بلوط والمحمدية
- الأمن السوري يخفي قسرياً الفلسطيني "مأمون الجالودي" منذ عام ٢٠١٥
- اليونان تعتزم إعادة آلاف المهاجرين إلى تركيا

+442084530978
/Actgroup.palsyria
reports@actionpal.org.uk www.actionpal.org.uk

آخر التطورات

كشفت مجموعة العمل أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين قضوا تحت التعذيب في سجون النظام السوري خلال عام ٢٠١٨ بلغ (٨٢) شخصاً، مشيرة إلى أنه تم تبليغ ذويهم بوفاتهم داخل المعتقلات بعد فترات طويلة من الاختفاء القسري.

وقالت مجموعة العمل في تقريرها السنوي إن الأعداد الدالة على ضحايا التعذيب حتى الموت ازدادت بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية بعدما بدأت تتكشف بعض الحقائق المتعلقة بالمختفين قسرياً نتيجة إعلان السلطات عبر دوائر السجل المدني عن وفيات السجناء. ونتيجةً لذلك فقد وثقت المجموعة (٨٢) حالة وفاة داخل السجون التابعة للحكومة السورية خلال العام ٢٠١٨ يعتقد أنهم ماتوا خلال التعذيب أو عن طريق إعدامهم.

وبذلك فقد وصل عدد الوفيات بفعل التعذيب أو غيره داخل سجون النظام الذين وثقتهم مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية منذ بداية الأزمة السورية في آذار/مارس ٢٠١١ لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى (٥٦٥) فلسطينياً قضوا تحت التعذيب في المعتقلات ومراكز الاحتجاز التابعة للسلطات الحكومية والمجموعات التابعة لها، أو للمعارضة السورية. بالإضافة إلى المئات ممن يعانون من عقابيل نفسية وجسدية نتيجة التعرض للتعذيب.

فيما تشير إحصاءات مجموعة العمل إلى وجود "١٧٥٩"معتقلاً فلسطينياً في سجون النظام السوري ممن تمكنت المجموعة من توثيقهم حتى اليوم، ومن المتوقع أن تكون أعداد المعتقلين

وضحايا التعذيب أكبر مما تم الإعلان عنه، وذلك بسبب غياب أي إحصاءات رسمية صادرة عن النظام السوري، بالإضافة إلى تخوف بعض أهالي المعتقلين والضحايا من الإفصاح عن تلك الحالات خوفاً من ردت فعل الأجهزة الأمنية في سورية.

أما في لبنان عمد الأمن العام لبناني إلى اتخاذ إجراءات جديدة لتجديد إقامات اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان، وذلك بعد أن فُقدت عدد من الأوراق الشخصية والثبوتية الخاصة بفلسطينيي سورية في إحدى مقراته، منوهاً أنه ينبغي على اللاجئين الذين يودون تجديد إقاماتهم اصطحاب صورة ملونة عن (الهوية أو جواز السفر) مع ختم الدخول والقسيمة وأخر تجديد، وصورتان شخصيتان، إضافة إلى افادة سكن مستخرجة من مختار الحي أو البلدة التي يقطنها، موضحاً أنه على اللاجئ اصطحاب هويته الشخصية أو جواز سفره للتأكد من شخصيته فقط، وسيتم إعادتهم إليه.

من جانبه قال أحد اللاجئين الفلسطينيين السوريين إن سبب تلك التسهيلات يعود نتيجة فقدان سجل كامل منذ شهرين في أحد مراكز الأمن العام بمنطقة تابعة لمدينة صيدا يحتوي ما يقارب (٣٠) هوية وجواز سفر وأوراق رسمية للاجئين فلسطينيين سوريين كانوا تقدموا لتجديد الإقامة في لبنان.

ووفقاً للاجئ الذي رفض الكشف عن اسمه أنه عند مراجعة تلك العائلات للأمن العام أخبرهم الضابط المسؤول أن أوراقهم ضاعت ولم يعثر عليها، وحين سألوه إذا عدنا بعد أسبوع أو أسبوعين هل من الممكن أن تكون وجدت تلك المستندات والثبوتيات، أجابهم الضابط لقد ضاعت بشكل نهائي، وأنه سيتم اعطائهم ورقة تثبت أن أوراقهم ضاعت في الأمن العام. مضيفاً لكن المشكلة الأكبر التي تواجه الفلسطيني السوري في هذه الحالة هي عدم وجود أوراق رسمية تثبت شخصيته، وكذلك ما يمكن أن يواجهها من عواقب وتحقيقات من قبل الأجهزة الأمنية في حال عودته إلى سورية، الأمر الذي يمكن أن يعرضه لخطر الاعتقال والسجن.

في الشمال السوري ناشدت مؤسسة "دعوة للشؤون الاجتماعية" وناشطون فلسطينيون، لتقديم يد العون للأطفال اليتامى في مخيمي دير بلوط والمحمدية للنازحين في ريف عفرين شمال سورية.

وقالت المؤسسة إن ٣٦ طفلاً من اليتامى في المخيمين غير مكفولين من قبل الجمعيات أو المؤسسات الخيرية، ويواجهون أوضاعاً إنسانية صعبة في ظل تردي الأوضاع الإنسانية في المخيمين.

ودعا الناشطون إلى ضرورة تأمين كفالات للأطفال والتخفيف من معاناتهم، وطالبوا الأونروا بتحمل مسؤولياتها تجاههم وتقديم المساعدات المالية والغذائية لمئات العائلات الفلسطينية التي نزحت من منازلها تحت وطأة قصف قوات النظام وحصاره.

هذا وتعيش ما يقارب (٣٢٥) أسرة فلسطينية في مخيم دير بلوط الذي يفتقر لأدنى مقومات الحياة الكريمة، ومعظم العائلات التي نزحت إلى المخيم هي عائلات فلسطينية مهجرة من مخيم اليرموك وجنوب دمشق.

من جهة أخرى تواصل قوات الأمن السوري اعتقال اللاجئ الفلسطيني "مأمون بشر الجالودي" (٤٣ عاما) منذ ٤ أعوام على التوالي، حيث اعتقله عناصر النظام يوم ٢٠١٥-٠٦-٢٥ على حاجز بيت سحم – يلدا جنوب دمشق، واقتادوه إلى جهة غير معلومة، وحتى الآن لم يرد معلومات عن مصيره أو مكان اعتقاله.

وكان إعلام النظام السوري قد بثّ حينها "اعترافات" الجالودي تحدث فيها عن دوره كقيادي في مجموعة "أكناف بيت المقدس" وعملها في مخيم اليرموك، وعن تفاصيل دور مزعوم لحماس في دعم وتدريب فصائل سورية معارضة للنظام.

فيما قالت حركة حماس في بيان لها بعد المقابلة، إن الاعترافات والأقوال التي أدلى بها الجالودي قد جرى انتزاعها تحت التهديد والتعذيب، وأكدت أن لا علاقة لها بأكناف بيت المقدس.

في سياق مختلف أعلنت الحكومة اليونانية عزمها على إعادة ١٠ آلاف مهاجر من اليونان إلى تركيا بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، مشيرة إلى أنها اتخذت هذه الخطوة كمخرج للتعامل مع موجات جديدة من الوافدين إلى جزر بحر إيجة انطلاقاً من السواحل التركية.

من جانبه أصدر مجلس الوزراء اليوناني بعد اجتماع طارئ عقده يوم الاثنين المنصرم بياناً قال فيه: "إنه من ١٨٠٦ (مهاجراً) تمت أعادتهم خلال أربع سنوات ونصف سنة في ظل حكومة سيريزا السابقة"، تريد حكومة كيرياكوس ميتسوتاكيس الانتقال إلى "١٠ آلاف عائد بنهاية عام ٢٠٢٠".

يأتي قرار الحكومة اليونانية بعد يومين من اعتصام نفذه عدد من المهاجرين في مخيم موريا الواقع في جزيرة "ميتليني" اليونانية، والذي أدى إلى اندلاع حريق في المخيم، ووقوع ضحية وإصابة ١٧ مهاجراً بجروح، بينهم ست نساء وطفلين أحدهما رضيع.

إلى ذلك تتجه الحكومة اليونانية إلى تعزيز الأمن على الحدود وإعادة آلاف المهاجرين إلى تركيا، في الوقت الذي تتسم به إجراءات طلب اللجوء بالتعقيد وطول المدة الزمنية إضافة إلى ظروف معيشية صعبة يعيشها المهاجرون على الأراضي اليونانية.